الإثنين ٢٥ صفر ١٤٤٨ هـ - 10 أغسطس 2026 م

أخبار النافذة

عامًا على استشهاد 817 مصريًا في رابعة.. كيف تحولت المذبحة إلى بوابة للإفلات من العقاب وترسيخ القمع؟ محمود يونس.. 7 13 سنوات من الغياب القسري بعد أشهر قليلة من زواجه 13 عامًا على فض رابعة والنهضة.. ذاكرة المذبحة تقاوم الطمس والضحايا ينتظرون القصاصالإنفاق الحكومي على الصحة يتجه إلى الساحل.. الأغنياء يحصلون على مستشفيات جديدة والفقراء خارج الحسابات خطر الأسلحة الكيميائية يلاحق السودانيين.. أمراض قاتلة وانهيار صحي ودعوات عاجلة لفتح ممرات إنسانية الإحصاء: ارتفاع التضخم بالمدن المصرية إلى 14.9 % ..وانتقادات لسياسات رفعت كلفة السكن والنقل نقابة الأطباء تحذر من قبول طلاب بكليتي طب بمجموع 50 % وتعتبره تهديدا لصحة المصريين طفلة شهيدة في غزة و25 معتقلًا بالضفة.. الاحتلال يواصل القتل والاقتحامات رغم وقف إطلاق النار

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

13 عامًا على استشهاد 817 مصريًا في رابعة.. كيف تحولت المذبحة إلى بوابة للإفلات من العقاب وترسيخ القمع؟

الاثنين 10 أغسطس 2026 02:30 م

بعد 13 عامًا على فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في 14 أغسطس 2013، لم تعد القضية مجرد خلاف حول تقدير عدد القتلى أو توصيف ما جرى في ساعات الفض، بل سجلًا مفتوحًا لواقعة أعادت تشكيل علاقة الدولة بالمجتمع، ورسخت معادلة تسمح باستخدام القوة الواسعة ثم تمنع الوصول إلى مساءلة مستقلة للمسؤولين عنها.

تكشف مراجعة الأرقام عن فجوة لم تغلقها الدولة حتى اليوم. فالأوراق الرسمية أقرت بمقتل 618 مدنيًا على الأقل في رابعة، إلى جانب أربعة ضباط وخمسة مجندين، مع اعتراف بأن الحصر لم يشمل جثامين تسلمتها أسرها مباشرة. ووثقت هيومن رايتس ووتش 817 قتيلًا على الأقل، ورجحت تجاوز العدد ألف شخص.

أما المبادرة المصرية للحقوق الشخصية فقد وضعت عدد قتلى رابعة بين 499 وفق مصلحة الطب الشرعي و932 وفق حصر حقوقي مستقل، وأضافت 87 قتيلًا في النهضة. لا تعكس هذه الفوارق خلافًا حسابيًا بسيطًا، بل تكشف غياب قاعدة بيانات رسمية علنية تضم أسماء الضحايا وظروف الوفاة ونتائج تشريح الجثامين ومسؤولية الوحدات المشاركة.

يتتبع هذا التقرير ما جرى بعد توقف إطلاق النار، بالاستناد إلى التقارير الحقوقية والأوراق الرسمية والتشريعات اللاحقة ومؤشرات حرية الصحافة. وتظهر الخيوط المتقاطعة أن أثر رابعة تجاوز يوم الفض، ليصبح نموذجًا لإدارة المعارضة عبر القوة والمحاكمات الجماعية والرقابة، بينما ظلت الأسئلة الأساسية عن التخطيط والأوامر وقواعد الاشتباك بلا إجابات قضائية مستقلة.

جريمة بلا تحقيق مستقل

قالت الحكومة إن الفض جرى بعد تحذيرات وإن ممرات آمنة أُتيحت للخروج، لكن شهودًا ومنظمات حقوقية وثقوا إطلاقًا كثيفًا للذخيرة الحية وإغلاقًا أو تعريضًا للخطر لطرق الانسحاب في مراحل من العملية. واستمرت المواجهات نحو 11 ساعة في رابعة، بينما تحولت المستشفيات الميدانية والمسجد والمنشآت المحيطة إلى نقاط لاستقبال أعداد متزايدة من الجرحى والجثامين.

وثق تقرير هيومن رايتس ووتش الصادر بعنوان حسب الخطة إطلاق النار على حشود كبيرة، وإصابات قاتلة في الرأس والعنق والصدر، واستخدام قناصة وآليات مدرعة. وخلص التقرير إلى أن حجم القتل وطبيعته والتخطيط المسبق للعملية قد يجعلها جريمة ضد الإنسانية، ودعا إلى تحقيق دولي في ظل غياب مسار وطني يتمتع بالاستقلال.

في المقابل، ركزت الرواية الرسمية على وجود أسلحة داخل الاعتصام وعلى خسائر الشرطة، من دون تقديم كشف علني كامل يحدد مواقع الأسلحة وعدد مستخدميها وتسلسل إطلاق النار. وحتى تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الدولة لم يتحول إلى أساس لمحاكمات جادة تطال واضعي الخطة أو قادة الوحدات أو المسؤولين الذين أجازوا مستوى القوة المستخدم.

وبعـد عام من الواقعـة، لم يكن أي مسؤول حكومي أو أمني قـد حوسب على قتل المتظاهرين. واسـتمر هذا الغياب خلال السـنوات التالية، رغم إتاحة أسـماء مسؤولين اعتبرتهم منظمات حقوقية ضمن سلسلة القيادة. وهكذا انتقل الملف من سؤال من أصدر الأمر ومن نفذه إلى سياسة إنكار زمني تراهن على تقادم الذاكرة وتشتت عائلات الضحايا.

محاكمة الضحايا وحماية القادة

بدلًا من توجيه التحقيق نحو المسؤولين عن مقتل المئات، تحولت الدولة إلى محاكمة المشاركين والناجين في قضايا جماعية. وفي القضـية المعروفـة إعلاميًـا بفض اعتصـام رابعـة، حوكم مئـات المتهمين في إجراءات انتقـدتها منظمات حقوقيـة بسـبب ضـعف ضـمانات المحاكمة الفردية، وصدرت أحكام قاسية وصلت إلى الإعدام والمؤبد بحق عدد من المتهمين.

هـذا الانقلاب في اتجاه العدالـة صـنع روايـة قانونيـة يصـبح فيها الاعتصام كله كتلـة اتهام، بينما تتوارى مسؤوليـة القوات خلف عبارات تنفيذ القـانون ومواجهـة الإرهـاب. لاـ تنفي الانتهاكـات التي ارتكبها بعض الأفراد ضـرورة التحقيق معهم، لكنها لا تمنـح الدولـة حق اسـتخدام قوة عشوائية أو إعفاء القادة من مسؤولية حماية المدنيين والتمييز بين المسلح وغير المسلح.

في يوليـو 2018، صـدر القانون رقم 161 بشـأن معاملـة بعض كبار قادة القوات المسـلحة، مانحًا من يحـددهم رئيس الجمهوريـة امتيازات اسـتثنائية، بينها عـدم جواز التحقيق أو اتخاذ إجراء قضائي عن أفعال ارتكبت خلال فترة تعطيل الدسـتور وحتى بدء عمل مجلس النواب، إلا بإذن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فضلًا عن حصانات دبلوماسية أثناء السفر.

رأى حقوقيون في القانون جـدار حمايـة محتملًا ضد التحقيق في أحداث السـنوات التي أعقبت عزل محمد مرسـي، ومنها رابعة. كما جاءت تعديلات أخرى توسع قدرة المحكمة الدسـتورية على مواجهة بعض الأحكام الأجنبية، في سـياق يكشف انشـغال الدولة بتحصـين نفسـها من المساءلة الخارجية بدل فتح تحقيق داخلي يمنح الضحايا حق المعرفة والإنصاف.

دولة تشكلها ذاكرة الدم

أرسـلت رابعـة رسالـة تتجاوز الإسـلاميين مفادها أن الاحتجاج خارج الحـدود المرسومة قد يواجه بأقصـى درجات القوة. وفي الأعوام التالية امتـدت القيود إلى أحزاب ونشـطاء وصـحفيين ومـدافعين عن الحقوق، بينهم أشـخاص دعموا احتجاجات 30 يونيو، ثم وجدوا أنفسـهم أمام اتهامات فضفاضة وحبس احتياطي ومنع للفعاليات وتضييق على التنظيم العام.

تزامن ذلـك مع إعادة هندسـة المجال الإعلامي عبر حجب مواقع واحتجاز صـحفيين وتوسـيع ملكيـة جهات مرتبطـة بالدولـة لوسائل الإعلام. وفي مؤشـر حريـة الصـحافة لعام 2026 جـاءت مصـر في المرتبـة 169 من أصـل 180 دولـة، وهو ترتيب يعكس بيئـة تختلـط فيهـا الرقابة بالقوانين المقيدة والخوف من الملاحقة بسبب النشر.

كـذلك لا يمكن علميًا تحميل مجزرة واحـدة مسؤوليـة تراجع الاقتصاد أو ارتفاع الجريمـة، كما تفعل بعض الخطابات. لكن يمكن رصـد علاقة أوسع بين غيـاب سـيادة القـانون وضـعف الثقـة وهروب الكفـاءات وتردد الاسـتثمار طويـل الأجـل. فالاقتصـاد لا ينفصل عن قضاء مسـتقل وشفافية وقدرة الأفراد والشركات على حماية الحقوق ومحاسبة السلطة.

بعد 13 عامًا، لا تزال القضـية محكومة بمفارقة صارخة، آلاف الصـفحات من الشـهادات والتقارير والصور تقابلها محاسبة شبه منعدمة لمن خططوا ونفـذوا. لم تختف رابعـة من الـذاكرة لأنها لم تـدخل قاعـة عدالـة مسـتقلة، ولم يحصل الضـحايا على اعتراف رسـمي كامل يحـدد أسماءهم ويكشف حقيقة ما وقع.

يبدأ المسار الجاد بحفظ الأدلة ونشر تقرير تقصي الحقائق كاملًا، وإعلان قوائم الضحايا، وفتح تحقيق مستقل في قرارات التخطيط وإطلاق النار، وضـمان مشاركـة الأسـر وحمايـة الشـهود. فالعدالـة لا تعني تجاهل أي عنف صـدر من أفراد داخل الاعتصام، لكنها ترفض تحويله إلى ترخيص مفتوح لقتل جماعي بلا حساب.

تظل رابعـة اختبارًا لمعنى الدولة بعد 2013، هل تحمي مؤسـساتها مهما ارتكبت، أم تعترف بأن حياة المواطنين تسـبق بقاء السلطة. وحتى يُفتح تحقيق حقيقي، سـتبقى الذكرى دليلًا على أن الدم الذي لا يجد قاضـيًا لا يجف، وأن الإفلات من العقاب لا يدفن الجريمة بل يمدد آثارها إلى أجيال جديدة.

تقارير

خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل
الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

تقارير

استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شيرين شوقي المعتقلة بسجن العاشر من رمضان
الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

مقالات متعلقة

نيملسملا نإوخلإا ةعامج نأشب يبورولأا داحتلاا ايناطيربر نيب مهاسقنلا ديازت :ريرقت

تقرير: تزايد الانقسام بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن جماعة الإخوان المسلمين

هعجارت بسكم نم مهمرحيو ..طغفنلا راعسأ عافترإ ةروتاف نيبرصملا لمّحي يسيسلا

السيسي يحمّل المصريين فاتورة إرتفاع أسعار النفط.. ويحرمهم من مكاسب تراجعه

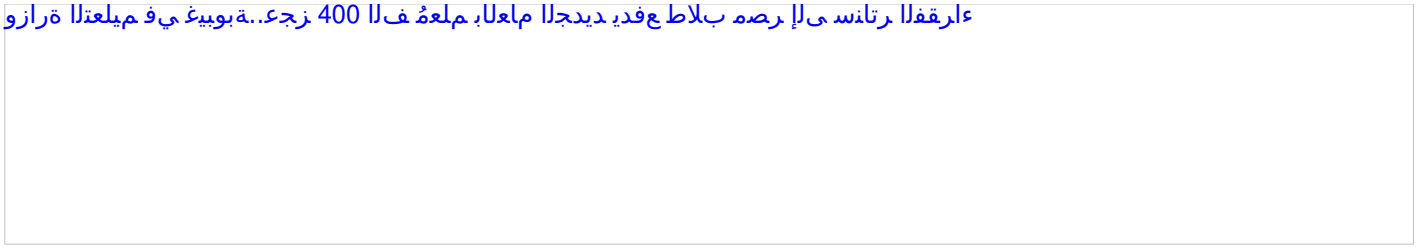

وزارة التعليم في غيبوبة..عجز 400 ألف مُعلم بالعام الجديد يدفع طلاب مصر إلى سناتر الفقراء

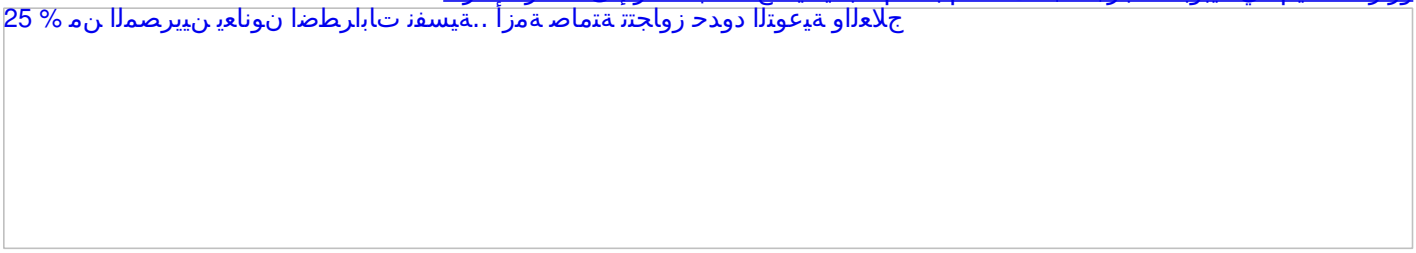

25 % من المصريين يعانون اضطرابات نفسية.. أزمة صامتة تتجاوز حدود التوعية والعلاج

إشترك
ادخل بريدك الإلكتروني
جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©